تاريخ الإرسال: 2018/10/23 تاريخ القبول: 2018/12/28 تاريخ النشر: 2018/12/30

التَّفكير النَّحوي عند تمَّام حسَّان بين التَّجديد والتَّقليد
بحث في نظام الجملة العربيَّة

طالب دكتوراه: محمد يـزيد سالم

المشرف: أ/ د: بلقاسم دفه

قسم: اللغة والأدب العربي

كلية:اللغة والأدب العربي والفنون /جامعة باتنة 1ـ

ملخَّص :

نسعى من خلال هذه الدِّراسة إلى تسليط الضَّوء على التَّفكير النَّحوي عند أحد أعلام الدَّرس اللُّغوي العربي الحديث ممثلا في " تمَّام حسَّان" محاولين تجليَّة فكره النَّحوي فيما يخص نظام الجملة العربيَّة، فقد قدَّم تقويما للتُّراث النَّحوي العربي قائما على معايير ثابتة، واستطاع أنْ يقدم قراءات مستوعبة للنحو العربي ، قد تساهم في دفع عجلة النحو العربي إلى آفاق أرحب. وعليه سيحاول البحث الإجابة عن السؤال التالي: كيف نظر تمام حسان إلى النظام الذي يحكم الجملة العربية ؟

كلمات مفتاحية: التفكير؛ النحو؛ التجديد؛ التقليد؛ الجملة؛ نظام .

Abstract :

We seek through this study to stop the light on the grammatical thinking of one famous modern Arabic linguistic represented in Tamam Hassan, trying to demonstrate his grammatical way of thinking in relation to the Arabic sentence system. He provided evaluation of the Arabic grammatical heritage based on fixed moreover، he

presented comprehensible readings To the Arab world ,that may contribute to pushing the Arab grammar to a wider perspective. Therefore, the research will try to answer the question: How did Tamam Hassan look at the system that governs the Arabic sentence?

Key words : thought, grammar, Renewal, tradition, sentence, system.

تمهيد :

يتَّسم العصر الحديث بتلاقح الأفكار، وتبادل الخبرات في الميادين كافة ، ومنها الدِّراسات اللِّسانيَّة التي تسعى إلى التَّطور وإيجاد أحدث النَّظريات في البحث اللُّغوي، لتكون اللُّغة مسايرة لحركة التَّطور السَّريع، ومعبِّرة عن الأغراض المختلفة ، وقد شهد الدَّرس اللُّغوي محاولات جادة للتَّطور في ضوء التغيُّر الشَّامل الذي تشهده الحياة، ونتيجة لتبادل الآراء والخبرات، فإنَّ الدَّرس اللُّغوي العربي قد أعطى للغربيين كثيرا من الأسس التي بنوا عليها نظرياتهم الحديثة لما بلغه من التَّطور والنُّضج خلال قرون طويلة من البحث والدّراسة، كما استقى كثير من المجددين العرب آراءهم من المناهج الغربية الحديثة، لذا تغدو مناقشة الآراء التي تطمح إلى إيجاد حلول لمشكلات لغوية مساهمة بناءة في عملية التَّطور الفكري في الدِّراسات اللُّغويَّة .

و يعد " تمَّام حسَّان" من الرُّواد الذين خبروا التراث وحاولوا تجديده من خلال قراءة النَّحو من منظور علم اللغة الحديث وذلك لتَلمذتِه على يد علماء اللُّغة الغربيين فتأثر بهم وبنظرياتهم .

و" تمَّام حسَّان" من أوائل الدَّارسين الذين دعوا إلى إعادة وصف اللغة العربية أيضا، وقد أعطى أهمية كبرى للمعنى والإعراب و في بحوثه مستخدما ترتيبا جديدا للموضوعات النَّحويَّة فضلا عن إعادة تقسيمه للكلم العربي .

الجملة في النظر النحوي لتمام حسان :

لقد أصبح من المتعارف عليه في الدِّراسات الحديثة أن تُتَّخذ الجملة منطلقا لكل دراسة نحويَّة تروم وصف اللغة وتقعيدها ، وتجعل من أهم أهدافها وصف بنيتها المجرَّدة ، وما يَتخرَّج عليها من أنماط، وما يرتبط بكل نمط من مقاصد ودلالات وضوابط تتحكم في الأبنية المكوِّنة ووظائفها.

ويرى " تمَّام حسَّان " أنَّ عمل النُّحاة لم يتَّصل بمعنى الجملة ووظائفها الدِّلاليَّة يقول : « والمعروف أنَّ هذا الجانب التَّحليلي من دراسة النَّحو لا يمسُّ معنى الجملة في عمومه لا من النَّاحية الوظيفيَّة العامَّة كالإثبات والنَّفي ، والشَّرط والتَّأكيد والاستفهام والتمني ...إلخ ، ولا من ناحية الدَّلالة الاجتماعيَّة التي تنبني على اعتبار (كذا) المقام في تحديد المعنى ، وإنْ كانت تمسُّ ناحية من نواحي التَّرابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنويَّة أو معنويَّة ذكروها فُرادى ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل ... »[1].

ويذهب " تمَّام حسَّان" إلى اعتبار الجملة وحدة للكلام و:« بأنَّ النَّمط التَّركيبي يقصد به بناء الجملة من ركنيها، وما عسى أن يكون ضروريا لعنصر الإفادة فيها، والجملة العربية مكوَّنة من ركنين هما اسمان واسم وفعل، وقد يدخل في تكوينها الحرف ليربط بين أحد الركنين وما قد يربط به من تكملة، وأوَّل ما نلحظه على هذا القول أنَّ ثمَّة جملا عربيَّة لا يتضح تركيبها من ركنين إلاَّ بعد تأويلات بعيدة كجملة القسم نحو: " والله " والنداء نحو"يا زيد"، وبعض صور الدُّعاء نحو" غفرانك " ومثلها كل مصدر وبعض أسماء الأفعال والأصوات نحو: صهٍ و أوَّه أمّا ماعدا ذلك من أنماط الجمل فتقوم بنيته على الرُّكنين وإن استتر أحدهما أو حذف بدليل، والجملة بعد ذلك لا يتضح من تركيبها النَّحوي إلاّ أنَّها اسميَّة أو فعليَّة، أمَّا ما وراء ذلك فهو معلق بقرائن مختلفة تتراوح ما بين الأداة والإعراب والرَّبط والرُّتبة والتَّضام ثم السِّياق»[2].

فهو يرى أنَّ أصل وضع الجملة العربية هو نمطها المكوَّن من ركنيها الأساسيين المسند والمسند إليه واللَّذين تقوم عليهما الجملة العربية ، ويتضمَّن كل منهما قائمة من الوظائف التَّركيبيَّة والدلاليَّة التي تميزه عن الآخر ، وتحدد موقعه داخل الجملة ، ففي الجملة الاسميَّة يعدُّ المبتدأ مسندا إليه والخبر مسندا ، وفي الجملة الفعليَّة يتبوأ الفعل موقع المسند والفاعل أو نائبه موقع المسند إليه، وإن كانت أشكال الجملة النَّواة تتنوَّع بتنوُّع تراكيبها وسياقات القول فيها ، فإنَّها تتوفر على نمط رئيس يبيِّن أدوار عناصرها في أداء الفائدة التَّامَّة ، فنصبح بذلك أمام شكلين تركيبيين هما :

1 - ج ف فعل - فاعل

قام محمد

2 - ج س مبتدأ - خبر

محمد قائم

ويعتبر هذان الشكلان أصلا الجملة العربيَّة ؛ لأنَّهما يتكونان من الملفوظات الدُّنيا داخل التَّراكيب العربيَّة المختلفة ، وكلُّ استغناء عن أحد المكوِّنات ، فإنَّ ذلك قد يخلُّ بغرض التَّأليف ، فإذا كان الأصل في مستويات أخرى لا يمكن التَّلفظ به ، فإنَّه في مستوى الجملة عبارة عن تركيب يجمع كل خصائص الجملة العربيَّة .

هذا وتعدُّ البنية الأصليَّة للجملة هي البنية القانونيَّة نحويًا ودلاليًا ، ويتم العدول عنها إلى عدة أشكال فرعيَّة وهي على النَّحو التَّالي :

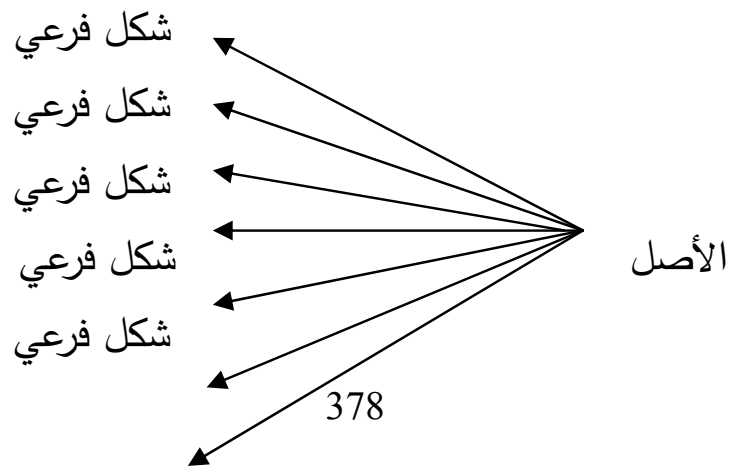

شكل فرعي

.....

لكن عملية العدول عن الأصل تخضع لثلاث أصناف من القيود هي :

1 ـ قيود دلاليَّة : وذلك لأنَّ الغرض الرئيسي من الجملة هو إفادة معنى يحسن السُّكوت عليه ، لذلك يجب مراعاة الجانب المعنوي في هاته العمليَّة ، فلا يتم الحذف إلا بوجود الدَّليل وذلك يكون بتقدير المحذوف ، ولا تقديم أو تأخير إلاَّ إنْ أمن اللُّبس ، ولا فصل إلا بوضوح المعنى .

2 ـ قيود عامليَّة : وفيها يتمُّ محاولة صياغة تصَّور واضح لعلاقة العامل بالمعمول ، سواءً من حيث الرُّتبة أو الوصل ... إلخ .

3 ـ قيود تنظيميَّة : يتدخل هذا الصِّنف من القيود في تحديد نمط الجملة سواء الاسمي أو الفعلي، وتحديد سلَّميَّة التَّغيير داخل نظام الأصل و الفرع ، والشروط المقوليَّة التي تتدخل في تأليف الكلمات و علاقة كل قسم من أقسام الكلمة بالآخر[3].

وقد مكَّن هذا الأمر النُّحاة من وضع تصوُّر واضح للجملة من حيث شكلها ومن حيث دلالتها ، فلم يكن هدفهم البحث عن قاعدة المعنى وإنّما تنظيم المعطيات اللُّغويَّة التَّركيبيَّة داخل نسق معيَّن مبني على الوصف والتَّفسير .

ولذلك تأسست عملية التَّأصيل التَّركيبي على ثلاثة مبادئ محوريَّة هي :

أ ـ مبدأ التَّقعيد اللُّغوي : إذ إنَّ لكل جملة شكل تركيبها أو مقام التلفظ بها لا بدَّ من دخولها في النَّسق العام لقواعد العربيَّة ، لذا كان النُّحاة دائمي البحث عن الأصل القانوني لكل تركيب ، وفي هذا الأصل تتقاطع كل الخصائص النَّمطيَّة و التَّأليفيَّة للجملة العربيَّة .

ب ـ مبدأ الفصاحة : ويقصد به خلو الكلام من التنافر وضعف التَّأليف ، إذ ينصب عمل النُّحاة على الانسجام التَّركيبي لهذا المبدأ في تأويل ما ورد شاذا عن القاعدة الموضوعة ، ووضع القيود على تراصف الكلمات وعلى أشكال تقديمها .

ج ـ مبدأ التَّلازم : ويقصد به التَّرابط بين عناصر التَّركيب الواحد واقتضاء كل عنصر للآخر، وهكذا جعل النُّحاة لكل فعل فاعلا ، فإن لم يظهر هذا الفاعل قدَّروه ضميرا مستترا ، وجعلوا للموصول صلة هي جملة مشتملة على ضمير يعود على الموصول، وربطوا بين المضاف و المضاف إليه ،حتى جعلوهما متلازمين، وجعلوا حرف الجر ومجروره مترابطين متلازمين ... [4].

واعتمادا على هذه المبادئ الثَّلاثة حدَّد النُّحاة أصول الجمل وفروعها ، و التي تربط بينها قواعد العدول عن الأصل .

كما يسجَّل أنَّ مصطلح الجملة قد التبس على " تمَّام حسَّان" إذ يطلقه على كلِّ تركيب إسنادي لا يقع في حيِّز تركيب أكبر منه و يسمِّيه " الجمل الأصليَّة "و يطلقه على التَّركيب الإسنادي غير المتمتِّع بالاستقلال الذي اصطلح على تسميته بـ " الجملة الفرعيَّة " ، وذلك أنَّ هذه التَّراكيب الإسنادية الثَّمانية [5] التي عدَّها جملة فرعيَّة ، ماهي في حقيقة الأمر إلاَّ وحدات إسناديَّة لافتقارها إلى الاستقلال الدَّلالي (محط الفائدة) ، لأنَّها أشكال لغويَّة متضمَّنة في أشكال أخرى أكبر منها ، أي أنَّ الإسناد فيها لم يكن مقصودا لذاته [6].

فمن هنا كانت دراسته عبارة عن تحليل للعلاقات بين الكلمات داخل الجملة ، أو دراسة بين الأبواب النَّحويَّة التي يسعى وراءها عالم النحو ، لذلك كان مفهوم النَّحو عنده هو دراسة الجمل التامَّة من ناحية العلاقات الأفقيَّة (syntagmatic Relation) في مقابل الصَّرف الذي يدرس العلاقات الرأسيَّة (paradignatic Relation) ، فمفهوم النَّحو عنده إذن عبارة عن تحليل لبنية الجملة و يقوم على تصنيف عناصرها تصنيفًا شكليًّا وظيفيًّا بعيداً عن الفلسفة ؛

لأنَّه يريد أن يجعل المعلومات اللُّغوية كلها (برجماتيَّة) تنبني على الاستقراء بالحسّ لا بالحدس و التخمين [7].

وهذه الفكرة نجدها عند" بلومفيلد" ، فهو يحلِّل اللُّغة و يقسِّمها إلى عدَّة مستويات هي :

- **المستوى الفونيمي** : ويحتوي هذا المستوى على الوحدات الصَّوتيَّة .
- **المستوى المورفيمي** : و يحتوي على وحدات معجميَّة .
- **المستوى التَّركيبي:** و يحتوي على تراكيب تتجاوز اللَّفظ أو الكلمة نحو :شبه الجملة ، و المركَّب الإضافي .
- **المستوى الدَّلالي** .

وتنهض هذه الطريقة في التَّحليل بتفكيك بنية الجملة [8].

لذلك درس " تمَّام حسَّان" الجملة بالنَّظر إلى مستويات و أنظمة اللُّغة التي تتمثَّل في النِّظام (الصَّوتي ، و الصَّرفي ، والنَّحوي ، و الظَّواهر السِّياقيَّة ، و المعجم ، و الدِّلالة). وقد حاول أن يفسِّر العلاقات بين هذه المستويات بالنَّظر إلى ثنائيَّة المبنى و المعنى ، و من خلالها يستطيع الدَّارس أن يفهم نظام الجملة بالنَّظر إلى جميع هذه الأنظمة في آنٍ واحد ، و لا يمكن النَّظر إلى نظام دون آخر، و ذلك لأنَّ هذه المستويات و هذه الأنظمة تقيم فيما بينها مجموعة من العلاقات تجعلها مترابطة فيما بينها .

ولاشكَّ أنَّ" تمام حسان" قد أفاد من " سوسير" في دراسة العلاقات بين الكلمات داخل الجمل على نحوٍ غير مباشر ؛ وذلك لتأثره بمدرسة " لندن" التي تزعمها أستاذه " فيرث" ، وذلك عندما رأى أنَّ اللُّغة أصبحت نظاما قائما بنفسه ؛ أي يدرس لذاته من و أجل ذاته ، و كون اللُّغة نظاما يقصد به أنَّ البنية الأساسيَّة في الجملة هي نفسها تصنع وحداتها و علاقاتها ؛ أي أنَّ النِّظام ليس أمراً تجميعيًّا ، لكنَّه موجود بصفته كلاًّ لا يتجزَّأ ، وقد مثَّل لهذه الفكرة بلعبة الشِّطرنج فأدواتها خارج اللُّعبة ليس سوى محتويات ساذجة لا قيمة لها [9].

وقد اعتمد " تمَّام حسَّان" على المنهج الوصفي في معالجته العلاقات الموجودة بين الكلمات في الجملة العربية للوصول إلى المعنى الدَّلالي فيها ، فيرى أنَّ في الجملة عدداً من القرائن تعمل على نقل المعنى الدَّلالي بين المتكلِّم و السَّامع ، و بتضافر هذه القرائن يفهم المعنى المقصود بين المتكلِّم و السَّامع

وعلى الرغم من أنَّ " تمَّام حسَّان" صرَّح بأنَّه سيعتمد المنهج الوصفي ، و يتناول النَّحو تناولاً وصفيًّا بعيدا عن التَّعليل و التَّقدير ، فإنّ هذا المنهج لم يكن وصفيًّا خالصًا ؛ لتأثره بنظريَّة " فيرث" حين جعل منهجه وصفيًّا وظيفيًّا [10]. فقد تأثَّر بسياق الحال (Context Situation) لدى " فيرث" وقد أطلق عليه (المقام) و جعل السِّياق اللُّغوي موازيًا له ، وأطلق عليه (المقال) [11].

كما أخذ " تمَّام حسَّان" بفكرة المستويات " Levels " أو النِّظام " System "التي استقرَّ عليها المفهوم البنيويُّ الوصفي في دراسة اللُّغة [12].

وقد أقام تحليله للمستوى النَّحوي للجملة على فكرة " التَّعليق" التي استقاها من الجرجاني(ت474هـ) أو العلاقات السِّياقيَّة (Syntagmatic Relation) يقول: « وأمَّا أخطرشيء تكلَّم فيه عبد القاهر على الإطلاق ، فلم يكن النَّظم ولا البناء و لا التَّرتيب ، و إنَّما كان" التَّعليق " ، و قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النَّحويَّة بواسطة ما يسمَّى بالقرائن اللَّفظيَّة و المعنويَّة والحاليَّة » [13].

وملخَّص هذه الفكرة أنَّ المعنى النَّحوي لا يتبيَّن بقرينة واحدة مهما كان خطرها ، و إنَّما تتعاون القرائن المختلفة و تتضافر على بيان المعنى في الجملة العربيَّة [14]. موجِّها إلى ذلك قول الجرجاني : « يأخذ بعضها بحجز بعض » [15]. و قوله أيضا : « هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا ، وخطأه إن كان خطأً إلى "النَّظم" ، ويدخل تحت هذا الاسم إلاَّ و هو معنى من معاني النَّحو قد أصيب به موضعه ، ووضع في حقِّه أو عومل بخلاف ، هذه المعاملة فأُزيل عن موضعه واستعمل في غير ما

ينبغي له ، فلا ترى كلامًا وصف بصحَّة نظمٍ أو فساده ، أو وصف بمزيَّة و فضل فيه ، إلا و أنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية و ذلك الفضل ، إلى معاني و أحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، و يتصل بباب من أبوابه » [16].

و نظام القرائن الذي طرحه" تمَّام حسَّان" جاء بوصفه بديلا عن نظرية العامل ، و تفسيرا جديدا للعلاقات النَّحويّة في الجملة العربية ، و يتكوَّن هذا النِّظام من نوعين أساسيين من القرائن هي :

أولا: القـرائـن المعنـويَّـة : وهي معاني النَّحو أو العلاقات السياقيَّة ، وتضمُّ : الإسناد، والتَّخصيص ، و النِّسبة ، و التَّبعيّة ، و المخالفة .

1 ـ قرينة الإسناد : ويقصد بها العلاقة القائمة بين المسند والمسند إليه وهما الرُّكنان الأساسيان في تأليف الجملة العربية وأدرج ضمنها قرينة الإسناد الحاصلة بين طرفي الجملة الاسمية و الفعلية ، وما سمَّاه الجملة الوصفيَّة [17].

ومن أمثلة هذه القرينة أنَّ نحاة العربية فرَّقوا بين نوعين من الأفعال المتعديَّة إلى مفعولين، إذ جعلوا طائفة منها تتعدَّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وطائفة أخرى تتعدَّى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ و خبر، و ذلك لمراعاة معنى الإسناد الأصلي، مع تغيُّر التَّركيب الذي ورد فيه ، و ذلك نحو قولنا :" ظننتُ الملعبَ كبيرًا " ، فالمفعولان هنا كانا جملة اسميَّة و لذلك بقيت بقيَّة من معنى الإسناد فيها ، و هما بذلك قابلان للرجوع إلى أصلهما ؛ أي العودة إلى نمط الجملة الاسميَّة :" الملعبُ كبيرٌ"، في حين أنَّ قولنا : "أعطيت اليتيمَ لعبةً " فلا نلمح فيه علاقة إسناد بين المفعولين ؛ لأنَّهما لم يكونا أصلا جملة اسميَّة ، فلا يقال : " اليتيمُ لعبةٌ " ، إذ لا يجوز إسناد اللُّعبة إلى اليتيم [18].

من هنا يظهر أنَّ علاقة الإسناد علاقة مهمَّة في الجملة العربية وهي محور كل العلاقات التَّركيبيَّة ، فالعلاقة بين طرفي الإسناد علاقة وثيقة لا تحتاج إلى

وساطة فيكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين المسند والمسند إليه دون التصريح بهذه العلاقة كتابة أو نطقا.

2 ـ قرينة التَّخصيص: وهي علاقة سياقيَّة كبرى، بها تتَّحد مجموعة من الأبواب النَّحويّة التي تقوم على هذا المعنى في إطار القرينة الكبرى (التَّخصيص)[19] ، وأمثلة هذه القرنية متعددة منها التَّعدية والغائية والظَّرفيَّة والإخراج و التَّفسير[20]، ففي التَّعدية يلاحظ أنَّ المفعول به قيد في الإسناد حال دون فهم الإسناد على إطلاقه، نحو قولنا: " ضرب محمدٌ عليًا " فإيقاع الضرب على "علي" تخصيص لعلاقة الإسناد.

وفي الغائية يقدَّم المفعول لأجله مثلا على التَّخصيص، إذ يقيّد الإسناد بسبب، نحو: " أتيتُ رغبةً في لقائِك"، أو " كي ألقاكَ " أو لألقاكَ...إلخ، فقد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيدا بسبب خاص وهو قيد الغائيَّة، ولذلك عدَّ المفعول لأجله واحدا من قيود الإسناد[21]، أمَّا التَّفسير فهو أيضا قرينة معنويَّة دالة على التَّمييز، ولا تكون هذه إلاَّ عند الحاجة إلى إيضاح المبهم في الإسناد نحو: "طاب محمد نفسا"، أو في التَّعدية نحو: " زرعت الأرض قمحا "، أو في الاسم المفرد الدَّال على مقدار مبهم نحو: " اشتريت لترين حليبا "[22]. أمَّا علاقة الإخراج فهي قرينة دالة على المستثنى لأنَّه أخرج منه نحو قولنا: " فاز المتسابقون إلاَّ واحدا " ، فإسناد الفوز هنا إلى المتسابقين استثنى منه واحد، للدَّلالة على إخراجه منهم ، ففي الإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له.

3 ـ قرينة النسبة: وهي قرينة كبرى كالتَّخصيص غير أنَّ النِّسبة غير التَّخصيص، لأنَّ التَّخصيص "تقييد" في حين أنَّ النِّسبة " إلحاق"، وتدخل تحتها قرائن فرعيَّة والنِّسبة قيد عام على علاقة الإسناد، وما وقع في نطاقها أيضا، وقد شمل " تمام حسان" بقرينة النسبة المجرورات، يقول :«المعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة، وتتخذ قرائن في التحليل والإعراب، وفي فهم النص بصورة

عامة هي ما نسميه معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة»[23]. وقد جعل القرائن الداخلة تحت مفهوم النسبة ثلاثين قرينة معنوية.

وقد استخدم النُّحاة القدامى حروف الجرِّ على أنّها أدوات تعليق ومن عباراتهم المشهورة قولهم" الجار والمجرور متعلق "، فكلمة متعلَّق تفيد أنَّ النُّحاة كانوا حريصين أشدَّ الحرص على شرح ما تفيده معاني الجر من تعليق على أنَّه ينبغي أن يُعرف أنَّ التعلق بين الجار والمجرور وما تعلَّق به إنّما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزَّمن ، فإذا قلنا: "جلس زيد على الكرسي" فإنَّ الكرسي متعلق بالجلوس؛ أي بالحدث بواسطة حرف الجر ولم يتعلق بالماضي أي الزمن. ونحو:" أصحو في وقت طلوع الشمس" فوقت طلوع الشمس متعلق بالصحو، على أنَّ هناك نسبة للحدث إلى ظرف يحتويه، وهذه النسبة" إلحاق" لا "تقييد".

ويظهر الفرق بين هذين المعنيين أي " الإلحاق" و "التقييد" حين نقارن بين المثال السابق " صحوت إذ تطلع الشمس" وهو من أمثلة التَّخصيص عن طريق الظرفية من جهة ، ومثالنا اللاحق " أصحو في وقت طلوع الشمسِ" الذي جعلناه في أمثلة النِّسبة من جهة ، ومن جهة أخرى فالمعنى في الأوَّل هو تقييد للإسناد زمنًا فالصحو كان وقت طلوع الشمس نصًّا لا غير، على حين أنَّ المعنى في الثاني هو نسبة الصحو إلى وقت طلوع الشمس، لا غيره[24].

صفوة القول : إنَّ الصحو في المثال الأوَّل ـ صحوت إذ تطلع الشمس ـ متوقف على زمن طلوع الشمس، فهو مقيد به ، أمَّا في المثال الثَّاني فالصحو منسوب إليه غير متوقف عليه . لذلك لا يجوز أن يكون المثال على نحو آخر كقولنا " أصحو في وقت الظُّهر ".

4 ـ قرينة التَّبعيَّة: وهي أيضا قرينة معنويَّة ، وضمنها نجد أربع قرائن هي النَّعت و العطف والتَّوكيد والإبدال، و هذه القرائن تتضافر معها قرائن لفظيَّة أخرى أشهرها قرينة المطابقة[25].

وميدان المطابقة هو الصِّيغ الصرفيَّة والضَّمائر، ولا مطابقة في الأدوات ولا في الظُّروف ، فتكون المطابقة في الحركات الإعرابيَّة والشَّخص والعدد والنَّوع والتَّعيين، وقد تزال المطابقة في الحركة الإعرابيَّة والشَّخص والعدد والنَّوع والتَّعيين، وقد تزال المطابقة في بعض التَّراكيب ويبقى المعنى قائما اعتمادا على قرائن أخرى.

5 ـ قرينة المخالفة: و يقصد بها أنَّ جزءًا من أجزاء التَّركيب يخالف أحكام الإسناد الجاري، ومن قبيل اعتبار المخالفة قرينة معنوية أنَّ " تمَّام حسَّان "لا يحسُّ بالارتياح في تفسير النُّحاة لباب الاختصاص إذ يجعلون الاسم المنصوب على الاختصار مفعولا به لفعل محذوف تقديره "أخصُّ" أو "أعني"، إلا أنَّ " تمَّام حسَّان" يبتعد عن هذا التقدير الذي ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضَّمائر إلى الأفعال، وهو يرى أنّ القيمة الخلافيَّة المراعاة في النصب هذا الاسم المنصوب هنا[26].

ولتوضيح ذلك ننظر في الجملة التَّالية : " نحنُ العربَ نُكرِم الضيفَ ". فالعربَ هنا جزء يخالف مقتضى الإسناد الذي يتطلب خبرًا، ولذلك لا يمكن أن تعرب كلمة" العرب" خبرًا، لأنَّ المراد معنى يخالف ما ذكر وهو "أخصُّ" أو" أعنى" ، في حين أنَّ المتكلِّم إذا قال : " نحنُ العربُ نُكرِم الضيفَ " لا يعني شيئًا ممَّا سبق من التَّخصيص، إنَّما يريد مجرد الإخبار، فيجري الإسناد مطلقا دون تقييد أو مخالفة .

ثانيا : القـرائن اللَّـفظيّـة : وهي التي تبيِّن عن وظيفة كل عنصر بواسطة أشكال لفظيَّة محددة ، و يحصرها " تمّام حسَّان" في :

1 ـ العلامة الإعرابيَّة : وتعدُّ أهم القرائن على الإطلاق حيث يستعاض بها عن الرُّتبة ،لأنَّها تنتج حريَّة تركيبيَّة ملحوظة، بل إنَّه لا يلجأ إلى الرُّتبة كمحدد وظيفي إلاَّ عند غياب الإعراب ، يقول " تمَّام حسَّان " : « بل هي قرينة يستعصي التَّمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريًّا أو محليًّا أو بالحذف لأنَّ العلامة الإعرابيَّة في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب»[27].

وينتهي " تمّام حسّان" إلى القول:« إنَّ العلامة الإعرابيَّة بمفردها لا تعين على تحديد المعنى»[28]. و ذلك لأنَّها لا تقدِّم المعنى النَّحوي المنوط بها ما لم تشترك وسائل القرائن المعنويَّة و اللَّفظيَّة الأخرى في تفسير التَّركيب الإسنادي بكلِّ جوانبه .

2 ـ الرُّتبة: وهي إحدى القرائن اللَّفظيَّة التي تساهم في توضيح المعنى النَّحوي داخل الجملة ، وهناك نوعان من الرُّتب في نظر النُّحاة هما :

أ- **الرُّتبة المحفوظة** : وهي التي تجمد على شكل تركيبي ثابت ، إذ إنَّ أي تغيير فيها يخرق التَّركيب ، و يؤدِّي إلى وظائف نحويَّة أخرى ، و قد بيَّن ابن جنِّي (ت392هـ) بعض هذه الرُّتب بقوله : « ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ، ولا الصفة على الموصوف ، ولا المبدل على المبدل منه ، ولا عطف البيان على المعطوف عليه ، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه إلاَّ في الواو وحدها وعلى قلته »[29]. ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ولا شيء ممَّا اتَّصل به . ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطًا كان أو قسمًا أو غيرهما[30]. كما يمكن الاستدلال على هذا الصِّنف بالرُّتبة بين الفعل و الفاعل، لأنَّ تقديم الفاعل على فعله يؤدي إلى تغيير في الطبيعة الشَّكليَّة للجملة ، و قد عبَّر ابن السَّراج (ت316هـ) عن ذلك بقوله : « واعلم أنَّ الفاعل لايجوز أن يقدَّم على الفعل إلاَّ على شرط الابتداء خاصة ، و كذلك ما قام مقامه من المفعولين الذين لم يسمَّ من فعل بهم »[31].

ب- الرُّتبة غير المحفوظة : وهي التي يأخذ فيها التَّركيب هيئات مختلفة ، ولا يبقى جامدا على شكلٍ واحد ،إذ يتغيَّر موقع الكلمة داخل الجملة تقدُّما و تأخرا ، مع محافظتها على نفس الوظيفة النَّحويَّة . فإذا قلنا :" ضرب زيد عمرا " ، نجده خاضعا للتَّركيب الأصلي للجملة الفعليَّة ، و قد تمَّ العدول عنه بقولنا : " ضرب عمرا زيد" ، إلى الهيئة الفرعيَّة بواسطة تبادل المواقع ، حيث يمكن نقل المفعول إلى الوسط أو الصَّدارة و ذلك لوضوح المعنى ، و لهذا النَّمط من التَّرتيب نماذج كثيرة منها : رتبة المبتدأ و الخبر ، و رتبة الفعل مع مفعوله ... إلخ و تتعرض تراكيب هذه الأشكال إلى تقدُّم أو تأخر أحد العناصر دون أن يخلَّ ذلك بنظامها الوظيفي الأصلي . و قد كان حديث البلاغيين منحصرا في هاته الرُّتب غير المحفوظة .

3 ـ مبنى الصيغة: وهي قرينة لفظيَّة يقدِّمها علم الَّصرف أو النَّحو، وأمثلة هذه القرينة كثيرة ، فالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل ، ونحو ذلك يُطلب فيها أن تكون أسماء لا أفعال، ولذلك لا يتوقع أن يأتي الفاعل غير اسم، كأن يأتي فعلاً ، نحو: (جاء(أتى)) وإن حدث مثل ذلك لجأنا إلى التأويل عن طريق إعراب الحكاية، نحو:(جاء(تأبَّط شرًّا)) أي جاء المسمَّى بجملة " تأبَّط شرًّا".

4 ـ المطابقة: وهي أساس من أسس صحَّة التَّركيب وفهمه من الجانب النَّحوي، ذلك لأنَّ لها دخلا كبيرا في فهم كثير من الأبواب النَّحويَّة والمطابقة مسرحها هو الصيغ الصرفية والضمائر، وتكون بـ:

1. العلامة الإعرابيَّة .
2. الشَّخص (التكلم والخطاب والغيبة).
3. العدد (الإفراد والتَّثنية والجمع) .
4. النَّوع (الَّتذكير والتَّأنيث).
5. التَّعيين (التَّعريف والتَّنكير)[32].

ويظهر المثال التَّالي حقيقة المطابقة وكونها قرينة لفظيَّة تدلُّ على المعنى المراد من التَّركيب فإذا قلنا: " الرِّجال الصابرون يقدَّرون"، كان التَّركيب تامَّ المطابقة صحيحها، أمَّا إذا أنقصنا شيئا مما يلي صار التّركيب غير مفهوم :

أ ـ فإذا أزلنا المطابقة في الإعراب يغدو التَّركيب على هذا النَّحو: "الرِّجالُ الصابرين يقدَّرون".

ب ـ وإذا أزلنا المطابقة في الشخص (التكلم والخطاب والغيبة) يغدو التَّركيب على هذا النَّحو : " الرِّجالُ الصابرون تُقدَّرون" (أي أنتم بدلا من هم).

ج ـ وإذا أزلنا المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) يغدو التَّركيب على هذا النَّحو: "الرِّجالُ الصابران يُقدَّر" (الصابران، مثنى والرجال جمع، ويقدر مسند إلى مفرد ومرجع الضمير جمع)، فالإزالة هنا شملت موضعين من التَّركيب .

د ـ وإذا أزلنا المطابقة في النَّوع (التَّذكير والتَّأنيث) يغدو التَّركيب على هذا النَّحو : " الرِّجالُ الصابرات يقدَّرون".

هـ ـ وإذا أزلنا المطابقة في التَّعيين (التَّعريف والتَّنكير) يغدو التَّركيب على هذا النَّحو: " الرِّجالُ صابرون يقدَّرون".

و ـ وإذا أزلنا المطابقة في جميع ما تقدَّم يغدو التَّركيب على هذا النَّحو:" الرِّجالُ صَابْرَتِيْنْ أقدّر "[33].

صفوة القول و محصول الحديث: إنَّ زوال المطابقة من جهة واحدة أو من جهات عدَّة يقضي على العلاقة الموجودة بين الكلمات والأبواب، ويقضي على الفائدة من التعبير. وفي المقابل فإنَّ وجود هذه المطابقة يساعد على إدراك العلاقات المختلفة التي تربط بين المتطابقين، ومن هنا نصل إلى فهم طبيعة المطابقة وكونها قرينة لفظيَّة يتحدَّد بها المعنى النحوي.

5 ـ الرَّبط: وهو أيضا قرينة لفظيَّة تدُّل على اتِّصال أحد المترابطين بالآخر وللرَّبط دور مهم في إبراز المطابقة بين أجزاء الكلام، وتوضيح معنى الإسناد،

ويتمُّ الربط بين الصِّلة و الموصول وبين المبتدأ والخبر وبين الحال وصاحبه وبين المنعوت ونعته وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه ونحو ذلك[34].
كما يتم الربط بالضمير العائد الذي يشمل ضمائر الأشخاص (أنا وأنت وفروعها) نحو قوله جلّ من قائل : ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ ﴾ سورة يوسف، الآية: 7 . كما يكون الربط بالحرف كالفاء الرَّابطة لجواب الشرط و اللاَّم الواقعة في جواب القسم، وألف ولام التعريف النائبة عن الضمير.

فالرَّبط إذا يقوم بحفظ المراتب من النَّاحية النَّحويَّة ، وعليه فإنَّ قرينة واحدة لا تكفي وحدها لتحديد الباب النَّحوي .

6 ـ التَّضام: ويقصد به أن يستلزم أحد العنصرين النَّحويين عنصرا آخرا ويتمُّ التَّضام على وجهين:

أولهما: يتمُّ بالطُّرق الممكنة في وصف جملة ما فتختلف طريقه منها عن الأخرى تقديمًا وتأخيرًا وفصلا ووصلا وهو ما يسميه بالتوارد [35].

وثانيهما: يتمُّ بأن يستلزم أحد العنصرين في التَّحليل النَّحوي العنصر الآخر فيما يسمَّى التَّلازم [36]، أو في تنافيه معه فلا يلتقي به فيما يسمَّى التَّنافي [37]، وبهذا يمكن تخريج استعمال عدد كبير من الأدوات والتعابير أو الجمل الفرعيَّة [38].

وقرينة التَّضام ذات أثر في انسجام العناصر النَّحويَّة لأنَّها تحدد وظائفها و ما تشير إليه من معانٍ في السِّياق النَّحوي ، و أمثلة ذلك أنَّ الاسم الموصول و صلته يمثلان عنصرين لا يقوى أحدهما على الاستغناء عن الآخر أو الحلول محلَّه ، فإذا قلنا: " جاء الذي أحبُّه " انصرف معنى الصلة إلى الذي يليه دونما تطرق إلى احتمال كونها خبرا أو صفة أو حالا ... إلخ ، لأنَّها جزء متمِّم للموصول لا يغنى عنه ، كما أنَّ الموصول مفتقر لهذا الجزء ، أي الصلة افتقارا واضحا [39].

وأهم ما نلحظه أنَّ هذه القرينة قد أدت بـ " تمَّام حسَّان " إلى قبول التَّقدير يقول: « ولا شك أنَّ التَّضام مبرِّر قبول التَّقدير سواءً عند الاستتار أو عند الحذف » [40]، بينما كان التَّخلص من التَّقدير أحد مراميه الرئيسيَّة شأنه في ذلك شأن عامَّة الدَّارسين المحدثين.

7ـ الأداة : تعتبر هذه القرينة من القرائن المهمَّة في الاستعمال اللُّغوي العربي ، والأدوات في مجموعها من المبنيات لا تظهر عليها العلامة الإعرابيَّة ،ويخرج من هذا الإطار بعض الأدوات كالنواسخ الفعليَّة "كان وأخواتها وظن وكاد" وذلك لانتفاء العلامة من هذه الأدوات وأصبحت كلُّها ذات رتبة أغنتها عن الحاجة للعلامات الإعرابيَّة [41].

ومن الأمثلة التي يسوقها " تمَّام حسَّان" للتَّعليق بقرينة الأداة ما يمكن أن يستفاد مثلا من" واو المعية " من التَّفريق بين المفعول به الذي تدلُّ عليه أساسا قرينة التَّعدية وبين المفعول معه وهو تدلُّ عليه أساسا قرينتان إحداهما المعيَّة والأخرى الواو. ويظهر هذا الفرق في الجملتين التَّاليتين:

فهمت الشرح ⟸ في مقابل فهمت والشرح .

وكذلك :

غنيتُ زيدًا أغنية ⟸ في مقابل غنيت وزيدًا أغنيةً .

فلا الفتحة وحدها أغنت فتيلا في تمييز المعنيين ولا هي والرُّتبة معا لاتحادهما في البابين، وإنَّما يكون التَّفريق بينهما بأمرين:

أ . القيمة الخلافيَّة النَّاتجة من مقابلة التَّعدية بالمعيَّة.

ب . القيمة الخلافيَّة الناتجة من مقابلة وجود الواو وعدمه [42].

وعليه فقرينة الأداة تعين على تحديد وإدراك الباب النَّحوي ولا يغيب عنَّا مدى ما تؤدِّيه الأداة من تحديد المعاني النَّحويَّة العامَّة كالشَّرط والاستفهام ،

وهي أكثر من أن يتَّسع لها المجال لتذكر هنا في هذا العرض الذي هو من باب الإشارة .

8 ـ **النَّغمة** : تعتبر من قرائن التَّعليق اللَّفظيَّة، والتَّنغيم هو الإطار الصَّوتي الذي تقال فيه الجملة، وهي تقوم بوظيفة التَّرقيم في الكتابة ووظيفة أخرى هي توضيح المعنى الدَّلالي« فالتَّنغيم مثلا عامل مهم في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة، من إثباتيَّة واستفهاميَّة وتعجبيَّة ... إلخ، إذ تصاغ كل واحدة منها وفقا للون موسيقي معيَّن بالرغم مما تحتويه الجملة من أدوات صرفيَّة من شأنها أن تساعد على تحديد نوعها كأدوات الاستفهام، وصيغتي التعجب، وفي كثير من الأحيان يكون التنغيم وحده هو الفيصل في الحكم على نوع الجملة، كما يحدث ذلك مثلا حين تخلو الجمل الاستفهاميَّة من أدوات الاستفهام، أو حين تكون الجملة مشتملة بالفعل على أداة الاستفهام ، ولكنَّها بحسب تعبيرهم خرجت عن أصلها» [43].

ولتوضيح ذلك نضرب الأمثلة التَّالية :

يقول يحي الغزالي :

سَأَلْتُ فِي النَّومِ أَبِي آدَمًا فَقُلْتُ وَالقَلْبُ بِهِ وَامِقُ

ابنك بِاللهِ أَبُو حَازِم ؟ صَلَّى عَلَيْكَ الملك والخالق [44].

فجملة (ابنك بالله) استفهامية وأداة استفهامها غير موجودة وقامت قرينة النغمة بدور تحديد الاستفهام.

ويقول الشاعر:

ثمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ

ومنه أيضا قول الشاعر:

أَلْقَى عَصَاهُ وَأَرْخَى مِنْ عَمَامَتِهِ وَقَالَ: ضَيْفٌ، فَقُلْتُ: الشَّيْبُ؟ قَالَ: أَجَلْ

ومنه قول الأخطل :

كَذَبَتكَ عَينُكَ أَم رَأَيتَ بواسط غَلَسَ الظَّلاَم منَ الرَّبَاب خَيَالاً [45].

وتكون النَّغمة دالَّة على كثير من المعاني النَّحويَّة في الجمل ، ولا سيما حين يكون الأمر متصلا بالجمل التَّأثيريَّة(Exclamatory) المختصرة نحو: (يا سلام!) ، أو(الله !)، أو (لا!...)، أو ما يتصل باللُّغة الانفعاليَّة عامَّة (affective language)، فالنَّغمة التي تنطق بها هذه الجمل وما يماثلها هي التي تحدد إذا كان الكلام دالا عن التَّعجب أو السخريَّة أو غير ذلك ، كما تبيَّن في مثل هذه الجمل وغيرها ما إذا كان الكلام خبرا أو إنشاءً [46].

هذا وتتحقق النغمة بوسائل صوتيَّة متعددة، كالنَّبر والوقف والمد والوصل والفصل ونحوها [47].

وقد شاب هذا النَّموذج على أهميته بعض المآخذ ، منها أنَّ " تمَّام حسَّان " أسرف في الاهتمام بالمعنى وذلك لموقفه ضدُّ الشَّكلانيَّة ، كما أنَّ ذلك جاء على حساب دراسة الجملة ؛ فقد انتحى منحًى وظائفيًّا أهمل فيه الوجه الشَّكلي من التَّركيب النَّحوي ؛ فنتج عن ذلك أنْ خلت كتاباته من كل إشارة إلى مفهوم البساطة والتَّركيب في الجملة ، عدا أنَّ ذلك التَّركيب عنده انحصر في الجملة الخبريَّة والإنشائيَّة وما تفرع عنهما ، وهو قليل في دراسة التَّراكيب [48].

وممَّا سبق ذكره نستنتج ما يلي :

1 ـ الجملة عند " تمَّام حسَّان " – حسب ما يفهم من مبحث القرائن – عبارة عن نسق من الكلمات تؤدِّي معنى تامًّا يحسن السُّكوت عليه ، يفهم هذا المعنى بواسطة عدَّة قرائن معنويَّة ولفظيَّة.

2ـ ربط " تمَّام حسَّان " مفهوم الجملة بفكرة الإسناد ، ولكنَّه عدَّ هذه الفكرة ـ وهي طبعا قرينة معنويَّة ـ غير كافيَّة وحدها لإقامة صرح العلائق بين أجزاء التَّركيب العربي ، كما أبان عن أنَّ هذه العلاقات محكومة بما يسمَّى عنده " تضافر القرائن "، وهي فكرة مردُّها إلى أنَّه لا يمكن لقرينة واحدة أن تدلَّ على معنى بعينه .

3 ـ كما يلاحظ أنَّ " تمَّام حسَّان " قد جعل فكرة القرائن الملهم له في تفسير كثير من الظَّواهر النَّحويَّة ، كالإعراب والعامل و الجملة العربيَّة ، بل إنَّه يقيم تفسيره للنِّظام اللُّغوي كلَّه على أساس هذه الفكرة .

4ـ إنَّ ما ذكره " تمَّام حسَّان" عن الجملة جاء متفرقا ، ولم يعن بجمعها في نظام كامل ، فقد جاءت دراساته حول الجملة تكاد تكون خالية عن تركيب الجملة و بنيتها ، وذلك لموقفه ضدَّ الشَّكلانيَّة ، ولميله الشَّديد إلى دراسة المعنى .

الهوامش و الإحالات :

[1] ـ تمَّام حسَّان ، اللّغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدَّار البيضاء ، المغرب ، (د،ط) ، (د،ت) ، ص16 .

[2] ـ تمَّام حسَّان ، البيان في روائع القرآن ، دراسة لغويّة وأسلوبيَّة للنص القرآني ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 1413 هـ /1993 م ، ص56 .

[3] ـ ينظر : تمَّام حسَّان ، الأصول ، دراسة إيبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، عالم الكتب، القاهرة ، (د، ط) ، 1420 هـ / 2000 م ، ص 146 . وينظر: فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النَّحوي، عالم الكتب الحديث، ط1، إربد الأردن، 1432هـ/2011م، ج2، ص530 وما بعدها.

[4] ـ ينظر : تمَّام حسَّان ،اجتهادات لغوية ،عالم الكتب ، القاهرة ، ط1 ، 2007 م،ص61 ـ 62.

[5] ـ تشمل الجملة الفرعيَّة بدورها على جملة الخبر ، و جملة النعت ، و جملة الحال ، و جملة مقول القول ، و الجملة المضافة إلى الظرف ، و جملة الصِّلة ، و الجملة المعطوفة على واحدة ممَّا ذكر ، و جملة الشَّرط .

[6] ـ ينظر : رابح بومعزة ، الوحدة الإسناديَّة الوظيفيَّة في القرآن الكريم ،دار و مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، سوريا ، (د،ط) ، 2008م ،ص 32.

[7] ـ ينظر : تمَّام حسَّان ، مناهج البحث في اللُّغة ، دار الثقافة ، الدَّار البيضاء ، (د،ط) ، 1986م، ص228 ـ 229 .

[8] ـ ينظر : خليل حلمي ،العربية و علم اللُّغة البنيوي ، دراسات في الفكر العربي الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، (د، ط) ، 1995م ، ص204.

[9] ـ ينظر: سوسير فردينان دي ، دروس في الألسنيَّة العامّة ، تعريب :صالح القرمادي ، و محمد الشاوش ، و محمد عجينة، الدَّار العربيَّة للكتاب ، تونس ، (د،ط) ، 1995م ، ص129ـ 132.

[10] ـ ينظر : جعفر دك الباب ، مدخل إلى اللِّسانيات العامَّة ، المنهج الوصفي الوظيفي ، مجلة الموقف الأدبي ،إتحاد الكتاب العرب ، العددان 135 ـ 136 ، 1982م ، ص42 ـ 46.

[11] ـ ينظر : تمَّام حسَّان ، اللّغة العربية معناها ومبناها ،ص372 .

[12] ـ خليل حلمي ،العربية و علم اللُّغة البنيوي، ص 227.

[13] ـ تمَّام حسَّان ، اللّغة العربية معناها ومبناها ،ص205 .

[14] ـ ينظر : تمَّام حسَّان ،إعادة و صف اللغة العربية ألسنيًّا، أشغال ندوة اللِّسانيات و اللُّغة العربيَّة ، تونس ، ع13 ، ديسمبر 1978 م، سلسلة اللِّسانيات (4) ،ص164 ـ 165 .

[15] ـ الجرجاني (عبد القاهر ت471هـ) ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط3، 1992م ، ص127 .

[16] ـ االمصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

[17] ـ يذهب " تمَّام حسَّان "إلى أنَّ الجملة الوصفيَّة قد تكون أصليَّة نحو :أقائم المؤمنون للصلاة ؟ وتكون فرعيَّة نحو : رأيت

إمامًا قائما تابعوه للصلاة .

[18] ـ ينظر:أحمد محمد قدور، مبادئ اللِّسانيات ، دار الفكر، دمشق ،ط3 ، 1429هـ / 2008م، ص 284.

[19] ـ برَّر اختياره لهذه التَّسمية بما لاحظه من أنَّ كل ما يتفرَّع عنها من القرائن قيود لا علاقة إسناد .

[20] ـ وهناك قرائن أخرى هي :

قرينة المعيَّة : و هي التي تخصص المفعول معه ، و المضارع بعد واو المعيَّة .

قرينة الظرفيَّة : و هي التي تخصص المفعول فيه .

قرينة التحديد و التَّوكيد : وهي التي تخصص المفعول المطلق.

قرينة الملابسة : و هي التي تخصص الحال .

قرينة المخالفة : و هي التي تخصص الاختصاص و بعض المعاني الأخرى .

[21] ـ ينظر:أحمد محمد قدور، مبادئ اللِّسانيات ،ص285 .

[22] ـ ينظر: تمَّام حسَّان ، اللّغة العربية معناها ومبناها ،ص 199.

[23] ـ المرجع نفسه ، ص196.

[24] ـ ينظر:أحمد محمد قدور، مبادئ اللِّسانيات ، ص286.

[25] ـ ينظر : تمّاَم حسَّان ، اللّغة العربية معناها ومبناها ،ص196.

[26] ـ ينظر :المرجع نفسه ، ص200.

[27] ـ المرجع نفسه ،ص205.

[28] ـ المرجع نفسه ،ص207.

[29] ـ ابن جني (أبو الفتح عثمان) ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النَّجار ،دار الكتب المصريَّة، (د،ط) ، (د،ت) ،ج2 ، ص387 .

[30] ـ المصدر نفسه ،ج2، ص385.

[31] ـ ابن السَّراج (أبو بكر محمد بن محمد بن سهل البغدادي) ، الأصول في النَّحو ، تحقيق: عبد الحسن الفتلي ، مؤسسة الرِّسالة للطباعة و النَّشر و التَّوزيع ،، بيروت، ط3 1417،هـ/1996م ،ج1، ص174.

[32] ـ ينظر : تمَّام حسَّان ، اللّغة العربية معناها ومبناها ،ص212.

[33] ـ ينظر:أحمد محمد قدور، مبادئ اللِّسانيات ، ص 289 ـ 290 .

[34] ـ ينظر : تمَّام حسَّان ، اللّغة العربية معناها ومبناها ،ص213.

[35] ـ يقصد بالتَّوارد دخول الكلمة في التَّركيب محكومة بقيود معيَّنة يحكمها الاستعمال ، و معنى هذا أنَّ الكلمة الأولى تنتقي ما يلائمها ويطابقها من الكلمات .

[36] ـ يقصد بالتَّلازم العلاقة الثَّابتة على نسق معيَّن بين المركبات كالعلاقة بين الصِّلة و الموصول و النَّعت والمنعوت ، وهكذا .

[37] ـ ويقصد بالتَّنافي أن ترفض كلمة ما التَّضام مع كلمة أخرى ،حيث يرتبط هذا التَّنافي بفكرة جوهريَّة تسمَّى السَّبك ؛ أي حسن توالي عناصر الجملة نحو قولنا : " إنَّ حرف الجرّ لا يدخل على الفعل ".

[38] ـ ينظر : تمَّام حسَّان ، اللّغة العربية معناها ومبناها ،ص216 و ما بعدها.

[39] ـ ينظر : أحمد محمد قدور ، مبادئ اللسانيات ، ص 291 .

[40] ـ تمّاَم حسَّان ، اللّغة العربية معناها ومبناها ، ص224.

[41] ـ المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

[42] ـ المرجع نفسه ، ص225 .

(43) ـ كمال بشر ، دراسات في اللُّغة ، دار المعارف ، مصر ، ط1 ، 1986 م ، ص24 ـ 25 .

(44) ـ أحمد هيكل ، الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط غرناطة ، دار المعارف ، القاهرة ، (د،ط) ،1985م، ص164.

(45) ـ خليل أحمد عمايرة ، في التَّحليل اللُّغوي ، منهج وصفي تحليلي ، تقديم : الدكتور سلمان حسن العاني ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن ، ط1 ، 1407 هـ / 1987 م ، ص 150 .

(46) ـ ينظر : أحمد محمد قدور ، مبادئ اللسانيات ، ص 294 .

(47) ـ المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(48) ـ ينظر : محمد صلاح الدِّين الشريف ، النِّظام اللُّغوي بين الشَّكل و المعنى من خلال كتاب تمَّام حسَّان" اللُّغة العربية معناها ومبناها "، حوليات الجامعة التُّونسيَّة ، تونس ، 1979 م ، ع17 ، ص 214 ـ 215 .